

Distr.
GENERAL

S/1998/1205
21 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بإحالة بيان الإفادة المرفق، الذي أدلى به وزير خارجية دولة إريتريا، هايلي ولدنساي، إلى السلك الدبلوماسي في أسمرة في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بشأن اجتماع الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية، المعقود في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ في واغادوغو (انظر المرفق الأول). ومرفق أيضا نص الخطاب الذي ألقاه الرئيس إيساياس أفويركي في مؤتمر القمة (المرفق الثاني) ومقتطف من البيان الصادر في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ عن الدورة العادية الرابعة للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها (المرفق الثالث).

وأود أن أوجه انتباهكم إلى أن ما تريده إريتريا وتلتزم به هو التوصل إلى حل سريع وسلمي وقانوني لنزاع الحدود مع إثيوبيا. ومن أجل ذلك، تشارك إريتريا على نحو متعاون في العملية التي تضطلع بها منظمة الوحدة الأفريقية والتي فتحت الباب لإجراء مناقشات بشأن المسائل المتصلة بالتسوية السلمية للنزاع بالصيغة المطروحة في مقترح الاتفاق الإطاري المقدم من منظمة الوحدة الأفريقية.

وإريتريا لا مصلحة لها ولا رغبة لديها في أن تشتبك مع السلطات الإثيوبية في مجادلات كلامية بشأن دعايات تفتقر إلى أي صلة مباشرة بالمقترحات المطروحة للمناقشة. وقد تضمنت الملاحظات الاستهلاكية الواردة في الخطاب الذي أدلى به رئيس بلدي والإفادة الإعلامية التي قدمها وزير الخارجية ردودا مناسبة حتمتها الدعايات المتأججة الحافلة بالتشهير والاستفزاز الصادرة عن الحكومة الإثيوبية في المذكرة التي وزعتها على جميع أعضاء الجهاز المركزي وعلى الجمهور قبل انعقاد اجتماع واغادوغو، والتي تكررت في الخطاب الذي أدلى به رئيس وزراء إثيوبيا في الاجتماع. بيد أن بياني الرئيس ووزير الخارجية ركزا على جوهر المسائل المطروحة للمناقشة.

وتركيز القيادات الإثيوبية على التشديق بالكاذب الحافلة بالافتراء وعلى إصدار الاستفزازات والتهديدات ضد بلدي وضد حكومته وقيادته يشف عن نواياها الرامية إلى إبعاد المحادثات الموضوعية عن مقترحات منظمة الوحدة الأفريقية وإلى إيجاد ضغط على إريتريا يجعلها تخضع لما تمليه عليها تلك القيادات. ترى هل تخشى القيادات الإثيوبية الحقائق التي قد تكشف عنها مناقشة الموضوع؟ وهل هذا هو ما يدفع تلك القيادات إلى محاولة تجنب المناقشة وإحباطها بشأن مضمون مقترحات الاتفاق الإطاري المقدمة من منظمة الوحدة الأفريقية، في الوقت الذي ترى فيه المنظمة وإريتريا أن من المناسب والضروري

إجراء مناقشات من هذا القبيل؟ وهل يراد لنا أن نخضع لما تمليه إثيوبيا علينا فنقبل دون مناقشة تفسيراتها هي لتلك المقترحات؟ ومن الواضح، كما بيّنا في رسائلنا السابقة إلى مجلس الأمن وكما يظهر في البيان الصادر عن وزير الخارجية الإثيوبي والمؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (S/1998/1061) أن إثيوبيا تقول إنها توافق على المقترحات مشفوعة "بإيضاحات" من عندها لا تتضمنها مقترحات منظمة الوحدة الأفريقية. فلماذا إذن محاولة إسكات إريتريا بحرمانها من الحق المشروع في التماس الإيضاح بشأن بعض نقاط المقترح وتقديم تعديلات لبعض نقاط أخرى، وهو حق كان من الحكمة أن دعا إلى ممارسته وفد منظمة الوحدة الأفريقية والجهاز المركزي، كما نوها به؟ والإجابة على هذا السؤال واضحة: وهي دأب إثيوبيا منذ البداية على رفض التحدث بشأن الموضوع، ومحاولة الحيود بجدول الأعمال عن معالجة الأسباب الأساسية للخلاف على الحدود (عدم قبولها وانتهاكها لخط الحدود الثابت بين البلدين بموجب معاهدات واضحة) والتطورات التي أفضت إلى نشوب النزاع (الذي سيثبت أي تحقيق في الوقائع مسؤوليتها الواضحة عن نشوبه). ولا يصح أن يسمح لإثيوبيا أن تعرقل التسوية السلمية والقانونية لنزاع الحدود التي يمكن إنجازها بسهولة عن طريق تخطيط الحدود على أساس المعاهدات السارية، ولا أن تخلق شروطا مسبقة لا تقصد بها إلا التضليل، ولا أن تكبت المناقشة.

وعملية منظمة الوحدة الأفريقية لا تزال مستمرة، وإريتريا تتعاون معها أتم التعاون بغض النظر عن أن إثيوبيا، بما تعتمد إليه من افتراءات واستفزاعات وتعويقات وتهديدات تحاول أن تبعد المناقشة عن المسائل المطروحة في مقترحات الاتفاق الإطاري المقدمة من منظمة الوحدة الأفريقية.

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هايلي منقريوس
السفير، الممثل الدائم

المرفق الأول

بيان صادر في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ عن وزير خارجية دولة إريتريا وموجه إلى السلك الدبلوماسي المعتمد لدى إريتريا

اسمحوا لي أولاً أن أشكركم على تشریفكم دعوتنا بحضور هذه الإفادة الإعلامية المتعلقة بمؤتمر قمة الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية المعقود في واغادوغو يوم الخميس، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

بالنسبة لإريتريا، اتسم مؤتمر قمة الجهاز المركزي بالأهمية إذ وفر لنا منتدى وفرصة لنشرح بالتفصيل أساس النزاع الحدودي وطبيعته، والمقترحات البناءة لإحلال السلام وهي مقترحات ظلت إريتريا تدعو إليها بصورة ثابتة منذ انفجار الأزمة، وكذلك تصلب إثيوبيا ولجوءها بين حين وآخر إلى لغة القوة للحيلولة دون إجراء نقاش مجد من أجل تحقيق السلام.

لقد كان بيان إثيوبيا إلى مؤتمر القمة، وخير ما يوجزه المذكرة التي وزعتها في اليوم السابق، طافحا بما تعمدته من إسقاطات وتحريفات وأكاذيب صارخة. فقد أحجم النظام الإثيوبي عن الحديث عن جوهر النزاع؛ أو عن لجوئه إلى القوة في بادا في تموز/يوليه ١٩٩٧، أو الخريطة غير القانونية التي أصدرها، أو الأحداث التي وقعت بين ٦ و ١٢ أيار/ مايو من هذا العام والتي أدت إلى تفاقم الأزمة. وبدلاً من ذلك، حاول النظام أن يصور إريتريا بأنها بلد "يعبد القوة" و "عازم على تخويف جيرانه". وقد سعى رئيس الوزراء الإثيوبي جاهاً في حقيقة الأمر إلى تبرئة نظام الجبهة الإسلامية الوطنية في الخرطوم متهما إريتريا "بانتهاك ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية" في علاقاتها مع السودان. وعلى الرغم من أن إثيوبيا اعتبرت جزر حنيش في أعقاب إعلان الاتحاد وضم إريتريا فيما بعد جزءاً لا يتجزأ من إقليمها الخاضع لسيادتها، فقد كانت لرئيس الوزراء الجرأة على اتهام إريتريا بالمطالبة بأراض "مع قلة الأسباب والمسوغات".

ولكن قلة هم الذين يمكن أن تنطلي عليهم تلك الأكاذيب والحيل المكشوفة. فإن كان بيان إثيوبيا يؤكد شيئاً، فإنما يؤكد خواء اتهاماتها، ملقياً شكوكاً خطيرة على نزاهة نظامها.

ولا أود أن أضيع وقتكم بإجمال موقف إريتريا بشأن النزاع إذ أن هذا الموقف معروف جيداً لديكم ولأن خطاب الرئيس إيساياس أمام مؤتمر القمة سبق أن عمم عليكم (انظر المرفق الثاني).

وستذكرون أيضا - وفقا لما أوجزته لكم في الواقع في هذه الغرفة ذاتها في حينه - أن إريتريا أعطت رأيها الأولي إلى الوفد الرفيع المستوى في أثناء مؤتمر القمة المعقود في واغادوغو في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وخلاصة رأينا الأولي آنذاك هي كما يلي:

(أ) ليس بإمكان الوفد الرفيع المستوى إصدار أي حكم قبل إجراء تحقيق بشأن جميع الأحداث التي أدت إلى الأزمة الحالية، وفقا لما تنص عليه الفقرة ٧ من الاتفاق الإطاري؛

(ب) لا يمكن فصل الإدارة عن مسألة السيادة.

ولما كان من المتوقع أن يقدم الجانبان رأيهما الكامل قبل انعقاد مؤتمر قمة الجهاز المركزي أو أثناء انعقاده، فقد طلبت إريتريا عقد اجتماع مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية لتطلب توضيحا بشأن العناصر الحيوية للاتفاق الإطاري وتقرير لجنة السفراء التابعة للمنظمة الذي لم يقدم مطلقا في شكله الكامل إلى إريتريا، وإن كانت قد أدرجت في تلك الوثيقة إشارات من ذلك التقرير.

وقد قام الأمين العام بزيارة أسمره في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وأثارت حكومة إريتريا بعد ذلك عددا من الأسئلة - عممت عليكم نسخة كاملة منها - تتعلق بموقع بادمي، ومسوغات "إعادة تنصيب الإدارة المدنية" إذا كانت المنطقة قيد النظر إريتريه وسكانها إريتريون، علاوة على الغرض من إجراء تحقيق إذا لم تكن له علاقة بشروط تسوية النزاع.

ولم يتمكن الأمين العام للمنظمة من إعطاء توضيح بشأن هذه التساؤلات قائلا إنه، لأسباب تتعلق بالإجراءات والاختصاص، سينظر في هذه الأسئلة في اجتماع اللجنة بكامل هيئتها قبل انعقاد مؤتمر القمة.

وعلى الرغم من أن الإجابة على هذه الاستفسارات حيوية جدا حتى تكون استجابة إريتريا كاملة، وهي استجابة لا يمكن أن تستند إلا إلى ما تتلقاه من توضيح، فقد قدمنا مع ذلك رأينا الخطي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر إلى الوفد الرفيع المستوى لتأكيد التزامنا بعملية السلام. وقد عممت تلك الرسالة عليكم، واسمحوا لي أن أقرأ عليكم الفقرات الرئيسية منها:

"في الفرع المتعلق بالمبادئ، تلتزم إريتريا بثلاثة مبادئ أساسية، هي التوصل إلى حل سلمي، ورفض استخدام القوة واحترام الحدود الموروثة من الحقبة الاستعمارية. بيد أنه، فيما يتعلق بالمبدأ الأخير، أود أن أوجه انتباهكم أصحاب الضخامة والسعادة وانتباه الوفد الرفيع المستوى لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى أن إريتريا تطلب أن يصاغ هذا المبدأ بلغة قانونية دقيقة ليس فيها أي التباس ولا تحتمل أن تعطي تفسيرات مختلفة، الأمر الذي يعوق الأعمال التقنية لتخطيط الحدود. وتذهب إريتريا أيضا إلى أن الإطار الزمني لتخطيط الحدود ينبغي ألا يترك مفتوحا،

بل يجب أن يكون مقصوراً على فترة أقصاها ٦ أشهر، وهي فترة تزيد عن الوقت الكافي لإنهاء الأعمال التقنية لتخطيط الحدود.

وفي الفرع المتعلق بالتوصيات: ترى إريتريا الرأي التالي:

فيما يتعلق بمسألة إعادة الانتشار والتجريد من السلاح، ترى إريتريا أنه بوجود وقف رسمي لإطلاق النار ومراقبين عسكريين في الميدان، سيتيسر تخطيط الحدود بسرعة وبدون عملية فض الاشتباك القائم الذي يشمل مئات الآلاف من الجنود. على أن إريتريا لا تعترض من حيث المبدأ على إعادة الانتشار في إطار التجريد من الأسلحة لدى الجانبين. وهي لذلك تطلب صياغة التوصية ٣ من جديد ليصبح نصها كما يلي: 'لتهيئة ظروف تفضي إلى تسوية شاملة ودائمة للنزاع، ينبغي أن يعاد انتشار القوات المسلحة لكلا الجانبين في قطاع مارب ساتيت، على أن يكون مفهوماً أن هذا الانتشار لن يخل بالمركز النهائي للمنطقة المعنية'.

وبالنسبة لمسألة الإدارة، ذكرت إريتريا مراراً أنها، شأنها شأن جميع الدول ذات السيادة، لا تستطيع أن تقبل أن يحكم أراضيها أجنبي. ولا يمكن، في واقع الأمر، فصل مسألة الإدارة عن مسألة الحدود الموروثة من الحقبة الاستعمارية. لذلك، ولأسباب مبدئية، وعملية، ولعدم تعقيد النزاع وإطالته، ينبغي حذف الاقتراح المتعلق بالإدارة، (أي الجملة الثانية من التوصية ٤)، وأن يركز على التعجيل بتخطيط الحدود الأمر الذي سيؤدي إلى حل مسألة الإدارة تلقائياً. إن إريتريا، في حقيقة الأمر، مقتنعة بأنه لولا الشروط والعراقيل المسبقة التي وضعتها إثيوبيا، لكنا انتقلنا مباشرة، في ظل وقف إطلاق النار، إلى مرحلة تخطيط الحدود ولكننا قد توصلنا الآن إلى حل للمشكلة، حتى من دون إعادة الانتشار.

وفيما يتعلق بالمسألة الإنسانية، وكما يوضح التقرير الذي قُدم إلى مؤتمر قمة الجهاز المركزي، فإن إثيوبيا هي التي ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان للمواطنين الإريتريين الموجودين في إثيوبيا؛ في حين لا يوجد على الجانب الإريتري، أي إجراءات منتظمة ورسمية موجهة ضد الإثيوبيين الموجودين في إريتريا، ويجب أن يعكس نص الفقرة ٨ هذه الحقيقة بأن تحذف عبارة: 'وقف التدابير الموجهة ضد السكان المدنيين'، وأن تضاف عبارة 'لتعويض' إلى الفقرة الفرعية ٨ (ب) بحيث يصبح نص آخر الفقرة كما يلي: 'لتعويض الأشخاص الذين تم ترحيلهم'.

أما التوصيات المتبقية فهي إيجابية ومقبولة لدى إريتريا.

لقد استمع مؤتمر القمة للجهاز المركزي إلى بيانات كلا الطرفين واطلع على تقرير الوفد الرفيع المستوى. ولا أستطيع القول بأن المناقشات كانت شاملة، إذ حد منها قِصر الوقت، واضطرار مؤتمر القمة

إلى معالجة خمس حالات نزاع أخرى في القارة. وباستثناء السودان، الذي تواطأ علنا مع إثيوبيا، فإن بقية التعليقات سلمت بما أحرز من تقدم وبالحاجة إلى مواصلة العمل لرأب الفجوة بين الجانبين. واسمحوا لي بأن أشير هنا إلى أن إثيوبيا، كما يوضح التقرير الذي قدمه الوفد الرفيع المستوى إلى مؤتمر القمة، لم تقبل الاتفاق الإطارى، بل قبلت الصيغة التي عدلتها هي.

وفي ختام المداولات القصيرة التي أجراها مؤتمر القمة، اعتمد المؤتمر الاتفاق الإطارى الذي عرضه الوفد الرفيع المستوى، وأشار في الوقت ذاته إلى المواقف المتباينة للجانبين. وقد حث أيضا كلا الجانبين على التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية لتهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ الاتفاق الإطارى.

وقد قامت إريتريا بعد ذلك بإشعار الوفد الرفيع المستوى بأنها تنتظر بجد الحصول على رد مرض على الآراء والاستفسارات التي قدمتها حتى يكون بمقدورها أن تتعاون في تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ الاتفاق الإطارى.

المرفق الثاني

الخطاب الذي أدلى به في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ رئيس إريتريا في اجتماع الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية المعقود في واغادوغو

اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بتوجيه الشكر إلى الرئيس بليز قمبروري وإلى حكومة بوركينافاسو وشعبها على ما لقيناه منهم من حرارة الترحيب وكرم الضيافة. وأود أن أعرب أيضا باسم إريتريا عن بالغ التقدير للرئيس قمبروري وأعضاء وفد منظمة الوحدة الأفريقية الرفيع المستوى وكذلك لأعضاء اللجنة الوزارية ولجنة السفراء للجهد الذي يبذلونه دون كلل من أجل إحلال السلام بين إريتريا وإثيوبيا. وأود كذلك أن أعبر عن امتناني لكم أصحاب الفخامة والسعادة، رؤساء الدول والحكومات والوزراء، لكرم التزامكم وتكريس وقتكم للحضور إلى هنا في واغادوغو، للإسهام في التسوية السلمية للمنازعات العديدة التي تشهدها أفريقيا.

قد انقضت حتى الآن ستة أشهر منذ أصبح النزاع المؤسف بين إريتريا وإثيوبيا أمرا معلنا. وخلال هذه الفترة، تكوّن فهم أفضل بشأن وقائع هذا النزاع والمسائل التي تكتنفه. واليوم توجد لدى منظمة الوحدة الأفريقية صورة أكثر وضوحا للنزاع مما كان لديها حين اجتمعت هنا من قبل في واغادوغو. واسمحوا لي أن ألمس بإيجاز أربعا من هذه المسائل الرئيسية.

سبب النزاع

يكمن أساس النزاع بين إريتريا وإثيوبيا في خلاف على الحدود. وقد نشأ هذا الخلاف لأن إثيوبيا عمدت، بالمخالفة لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والمبدأ المقدس الذي يتضمنه والذي يقضي باحترام الحدود الموروثة من عهد الاستعمار، إلى الانتهاك الصارخ للحدود التي ورثتها إريتريا من حقبة الاستعمار الإيطالي. وعدوان إثيوبيا على إريتريا ثابت في خريطة إثيوبية رسمية صدرت في تموز/يوليه ١٩٩٧ ولم تلغها إثيوبيا حتى الآن، تدمج في مناطق شاسعة من إريتريا في إثيوبيا. والأدهى من ذلك، أن إثيوبيا أقدمت مرارا على استخدام القوة العسكرية لإخضاع المناطق التي تريدها من إريتريا للاحتلال.

ومن ثم فإن أي حل سلمي دائم يقتضي أن تتخلى إثيوبيا عن مطالباتها غير المشروعة في إريتريا، وأن تعلن دون مواربة أنها تحترم الحدود الاستعمارية بين البلدين، التي عينت وفقا لمعاهدات أعوام ١٩٠٠ و ١٩٠٢ و ١٩٠٨. فهذه الحدود ذاتها هي التي تشكل تخوم إريتريا منذ ذلك الوقت. وعلى الرغم من تشدق إثيوبيا باحترامها لحدود إريتريا، فإنها لم تبد أي نية على قبول تلك الحدود واحترامها على الصعيد الفعلي. وتحقيقا لهدفها ذاك، دأبت إثيوبيا على دفع الأمور نحو الصياغة الغامضة والملتبسة، لعلمها تمام العلم أنه بدون صيغة واضحة وقاطعة، ستظل المسألة برمتها نهبا للجدل والخلاف وللتأخير إلى ما لا نهاية. وهذا

مؤداه أن الأعمال التقنية اللازمة لتخطيط الحدود، التي تعتمد على توافر صيغة قاطعة، لن تنجز على وجه السرعة.

وقد ظلت منظمة الوحدة الأفريقية ثابتة على إصرارها على أن الحكمة تقتضي عدم العبث بالحدود الموروثة من فترة الاستعمار، ومن ثم فإن هذا المبدأ قد أدرج في "عناصر الاتفاق الإطاري المعروضة على الطرفين للنظر فيها" التي قدمت إلينا. بيد أنه بالنظر إلى النوايا الإثيوبية، أود أن أوجه انتباهكم، أصحاب الضخامة والسعادة، إلى أن ما تطلبه إريتريا هو الصيغة القانونية الدقيقة التي وضعتها منظمة الوحدة الأفريقية والتي ستتطلب رأي الخبراء القانونيين وتكفل التوصل إلى تسوية سريعة، وليس الصيغة التي تؤدي إلى تفسيرات متعارضة وجدل لا نهاية له.

استخدام القوة

في حين أن إثيوبيا تلتزم الصمت بشأن المسألة الأساسية، وهي مسألة الحدود الاستعمارية، فإنها ما برحت تثير ضجيجا صاخبا بشأن مسألة استخدام القوة. ولم تقتصر إثيوبيا على اتهام إريتريا بالعدوان وباستخدام القوة لإيجاد حقائق على أرض الواقع، بل ذهبت إلى حد اتهام إريتريا بأنها تعبد السلاح وبأنها مولعة بالسلاح وبأن الاعتقاد بأنها "لا تقهر" يستبد بها. وفي المذكرة التي أرسلتها إثيوبيا إليكم، أصحاب الضخامة والسعادة، والتي اقتبست منها العبارات الواردة أعلاه، يتهمون إريتريا أيضا بأنها ذات "عقلية غريبة" وبـ "المرض" و "الازدراء لمنظمة الوحدة الأفريقية ولل قانون الدولي" و "عدم احترام السلوك المتمدين والكياسة"، وكل ذلك بلهجة أقل ما توصف به هو أنها أبعد ما تكون عن التهذيب.

ولم تقنع إثيوبيا بتسوية الحقائق بشأن النزاع الإريتري - الإثيوبي، فعمدت أيضا إلى اتهام إريتريا بأنها مصدر للتوتر وسوء التفاهم بين الدول، وسأقت دليلا على ذلك علاقات إريتريا بجاراتها. ولكن كما يعلم الجميع فإن علاقات إريتريا بالسودان لا تختلف على أي نحو يذكر عن علاقات إثيوبيا وغيرها في المنطقة بذلك البلد. وفيما يتعلق بالخلاف مع اليمن، فإن إثيوبيا هي التي أعلنت، قبل استقلال إريتريا، أنها تعتبر جزر حنيش جزءا لا يتجزأ من إقليمها الخاضع لسيادتها. وفي الواقع أن الأدلة التي قدمتها إريتريا إلى هيئة التحكيم تعتمد بقدر كبير على وثائق قدمتها الحكومة الإثيوبية الحالية، بما في ذلك ممارسة الولاية الجنائية على الأفعال المرتكبة في الجزر، وتنظيم أنشطة استكشاف النفط، بل وعلى شريط بالفيديو لجولة تفتيشية قام بها رئيس إثيوبيا السابق، الكولونيل منغستو، على متن سفينة القيادة، "إثيوبيا". وتحول هذه الحكومة حاليا إلى نقيض ذلك تماما أمر لا يشير الدهشة حيث أنه متفق مع النهج الذي تتبعه، وهو تغطية الضعف الذي يشوب قضيتها باللجوء إلى شن حملة تشهير وافتراء.

إن اللهجة الصاخبة والهجومية في الخطاب الإريتري هدفها إغراق الحقائق في بحر من الاتهامات. إنها القصة التقليدية نفسها التي يصرخ فيها اللص بأعلى صوته طالبا الامساك "باللص"، غير أن الحقائق تتحدث عن نفسها. ويرجع الفضل جزئيا إلى أعمال الوفد الرفيع المستوى التي أصبح واضحا معها الآن أن الصراع لم ينشأ من فراغ في يوم ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨، بل يرجع إلى عشرة أشهر قبل ذلك على الأقل؛

أي إلى ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٧، عندما أرسلت إثيوبيا كتيبتين من جيشها لاحتلال منطقة أدبي موروغ في إريتريا، وحلت الإدارة القائمة بها وأحلت محلها إدارة جديدة، وأوجدت من ثم حقائق على أرض الواقع بالقوة. وفي اليوم ذاته. وفي منطقة تبعد مئات الكيلومترات، كشفت غاراتها في منطقة بادمي وهي غارات شملت إجلاء الإريتريين عن قراهم بإرهابهم وتدمير دورهم وحرق محاصيلهم وجلب مستوطنين إثيوبيين لاستعمار هذه القرى.

فإن كنا عبدة للسلاح كما اكتشف ذلك فجأة أقراننا الإثيوبيون، الذين ظلوا أقرب حلفائنا لمدة ٢٢ عاما، لكننا قد لجأنا إلى استعمال القوة لرد العدوان الإثيوبي على أعقابهم. لكنني كتبت إلى رئيس الوزراء الإثيوبي الذي دعوته بالرفيق ميليس، من منطلق الوشائج الحميمة التي تجمع علاقاتنا وأفكارنا أسأله أن يصحح الخطأ واقترح عليه أن يشكل لجنة حدودية مشتركة لحل أي خلاف حدودي بطريقة ثنائية وودية.

غير أن السلوك الإثيوبي جاء مختلفا كل الاختلاف. فقد شجعها لجوء إريتريا إلى ضبط النفس، الذي فسرتة على أنه ضعف، على مواصلة عدوانها بإخضاع مزيد من الأراضي لسيطرتها وتشريد أعداد أكبر من الناس. وأخيرا، وفي ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨، صعدت إثيوبيا عدوانها بالهجوم على وحدة عسكرية إريترية، وواصلت شن هجماتها على مدى الأيام القليلة اللاحقة وتسببت في سلسلة من المصادمات المتعاقبة استمرت حتى ١٢ أيار/ مايو، وجلب معها الطرفان مزيدا من التعزيزات العسكرية.

ثم أصبحت تصرفات إثيوبيا أكثر سوءا. وخلافا لإريتريا التي ظلت طيلة عشرة أشهر تبحث في أناة عن التسوية السلمية، عمدت إثيوبيا، التي رأت نفسها قوية باعتبارها بلدا كبيرا واختارت من ثم استعمال القوة، إلى إعلان الحرب على إريتريا غداة اندلاع القتال. وفي الوقت ذاته، توقفت عن استعمال الموانئ الإريترية وقطعت خطوط الاتصال الجوي والاتصالات السلكية واللاسلكية، ونشرت جميع قواتها المسلحة تقريبا على الحدود الإريترية، بما في ذلك المناطق التي لم تشهد حوادث حدودية. وبعد أسبوعين شنت هجوما بریا، وفي ٥ حزيران/يونيه مضت في تصعيد الصراع الحدودي بقصف العاصمة أسمرة بالقنابل، ومرة أخرى وجدت إريتريا نفسها مضطرة إلى ممارسة حق الدفاع عن النفس.

وحتى بعد التبصر فيما حدث وبالرغم من التصرفات الإثيوبية اللاحقة، لم تندم إريتريا على نهج ضبط النفس والمسعى السلمي الذي اتبعته في الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى أيار/ مايو ١٩٩٨. إلا أنه وقر في يقينها، في الوقت ذاته، أن إثيوبيا ينبغي ألا تكافأ بقبول شروطها المسبقة، على ما قامت به من تأجيج لأوار الأزمة، بقيامها أولا بشن الهجوم، وقيامها فيما بعد عقب فشله بإعلان الحرب رسميا وشنها على إريتريا.

وإنني مدرك لصعوبة الخلوص إلى حكم في ضوء الروايات المتعارضة لمسار الحوادث التي أدت إلى نشوب الأزمة. وذلك بالضبط هو السبب الذي حدا بإريتريا منذ البداية إلى الدعوة إلى إجراء تحقيق مستقل

في هذه الحوادث، وهو الموقف الذي يؤيده حاليا الوفد الرفيع المستوى التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية. إلا أن من المؤسف أنه لم يجر حتى الآن تحقيق من هذا القبيل، ولم ترد إشارة إليه في الاتفاق الإطاري المقترح من منظمة الوحدة الأفريقية.

ومع ذلك، وحتى بدون هذا التحقيق، فثمة حقيقة واحدة لا مراء فيها، هي استمرار إثيوبيا على رفضها الإعلان عن نبذ استعمال القوة. وقد برعت إثيوبيا حقا في توظيف التهديد باستعمال القوة والتحذير من الحرب الوشيكة من أجل ممارسة الضغط على منظمة الوحدة الأفريقية والأطراف المهمة الأخرى، ساعية إلى فرض شروطها على إريتريا. وينسجم مع هذا النمط التصريح الذي أدلى به المسؤولون الإريتريون في بداية هذه القمة، وحذروا فيه من أنه ما لم يتم التوصل إلى تسوية سلمية في أقرب وقت فإنهم "سيدفنون القادة الإريتريين في الحفر التي حفروها بأنفسهم".

طرد الإريتريين ومصادرة أملاكهم

يضوق عدوان إثيوبيا ولجوءها المتكرر إلى استعمال القوة وتهديدها المتواصل باستعمال القوة، وما سببه ذلك من إضرار بالغ بالعلاقات بين البلدين واحتمال تسميمها لسنوات قادمة، قرار إثيوبيا باقتلاع السكان الإريتريين الموجودين فيها. وحتى الآن قُتل منهم كثيرون ويقاسي آلاف آخرون في معسكرات الاعتقال، منهم ما يربو على ١ ٥٠٠ شخص في مخيم واحد قرب أواسا. وقد طردت إثيوبيا ٤٢ ٠٠٠ نسمة وصادرت ممتلكاتهم التي تقدر بمئات الملايين من الدولارات. أما البقية الباقية من الجالية الإريتيرية فتعيش في رعب في انتظار لحظة يطرق فيها الجنود الإثيوبيون أبوابهم في منتصف الليل، أو يلتقطونهم من الشوارع أو من أماكن عملهم أو كنائسهم ومساجدهم توطئة لطردهم. وشمل هؤلاء المطرودون بعض الإريتريين العاملين في منظمة الوحدة الأفريقية وفي مكتب الأمم المتحدة في أديس أبابا وكثير من السفارات الأفريقية.

وعلى غرار مسلكها إزاء القضايا الأخرى، لجأت إثيوبيا في هذه المشكلة الإنسانية إلى الاتهامات الصاخبة والقصص المختلفة لإخفاء ما تقوم به، وهو تنفيذ عملية واسعة النطاق لاعتقال المدنيين وطردهم على أساس جنسيتهم لا غير. وسعت إثيوبيا أيضا إلى تبرير انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان لأبناء شعبنا بوصمهم بالجواسيس. غير أن إثيوبيا لا تستطيع، في هذا المقام على الأقل، أن تفوت اتهاماتها الفارغة. وحسبما أعلنه بوضوح الوفد الرفيع المستوى التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، لم يجر الوقوف على وجود إجراءات منتظمة أو رسمية موجهة ضد الإثيوبيين في إريتريا. وقد طلبت إيراد هذه الحقيقة في الاتفاق الإطاري المقترح من منظمة الوحدة الأفريقية.

إعادة الانتشار والإدارة

إنني، أصحاب الفخامة والسعادة، على يقين من أنكم ستوافقونني على أن مسألتني إعادة الانتشار والإدارة ترتبطان ارتباطا وثيقا بمواقع المناطق محل المناقشة سواء كانت في إريتريا أو في إثيوبيا، كما ترتبطان بمسببات النزاع، أي من الذي استعمل القوة وأين استعملها ومتى. ولأن هذه الأسئلة الحيوية

لم تحسم بعد في التحقيق الذي تطالب به إريتريا منذ أكثر من ستة أشهر، فإنه لا بد لأي مقترحات بشأن إعادة الانتشار والإدارة أن تأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار.

وفيما يتصل بإعادة الانتشار، ترى إريتريا أنه مع قيام وقف إطلاق النار ووجود مراقبين عسكريين على الأرض، يمكن لعملية تخطيط الحدود أن تبدأ في أقرب وقت ممكن دون اللجوء إلى عملية معقّدة ومضيّعة للوقت لفض الاشتباك بين مئات الآلاف من أفراد القوات. غير أن إريتريا لا تمنع من حيث المبدأ في أن تجري إعادة الانتشار في إطار عملية للتجريد من السلاح.

وبالنسبة لمسألة الإدارة، ذكرت إريتريا أكثر من مرة أنها، مثلها مثل أي دولة أخرى ذات سيادة، لا تستطيع أن تقبل وجود أي إدارة أجنبية في إقليمها وعلى سكانها. ولا يمكن عمليا فصل مسألة الإدارة عن مسألة الحدود الاستعمارية الموروثة. ولذلك، ولأسباب مبدئية ومن أجل ألا يجري تعقيد الصراع وإطالة أمده لأسباب عملية (حيث نتحدث عن فترة قصيرة لا تتجاوز ستة أشهر) لا بد أن يجري إسقاط اقتراح الإدارة كلية والتركيز بدلا من ذلك على زيادة سرعة عملية تخطيط الحدود التي ستؤدي إلى حل مشكلة الإدارة تلقائيا. وإريتريا في واقع الأمر مقتنعة بأنه ما لم تكن الشروط المسبقة وعمليات التعويق التي تضعها وتمارسها إثيوبيا قائمة، لكان بمقدورنا الانتقال، في ظل وقف إطلاق النار، إلى مرحلة تخطيط الحدود مباشرة ولكنا قد توصلنا الآن إلى حل للمشكلة، حتى بدون التجريد من السلاح.

ورغم خشيتي من الإطالة عليكم، إلا أنني تكلمت باستفاضة لأن إثيوبيا بذرت كثيرا من التشويش. وفي الشهر الماضي، هنا في واغادوغو، أعربتُ عن رأي إريتريا المبدئي والمتروكي بشأن عناصر الاتفاق الإطاري المقدم من منظمة الوحدة الأفريقية المعروض على الطرفين للنظر فيه. ومنذ ذلك الحين ونحن ندرس هذه العناصر بالتفصيل. وقد احتجنا إلى بعض التوضيحات بشأن عدد من القضايا وسعينا إلى الحصول على إجابات على بعضها منذ بداية مجهودات السلام التي تبذلها المنظمة، ودعونا الدكتور سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى زيارة أسمرة للتشاور، وقدمنا له تساؤلاتنا. وبالأمر، قدمت رأي إريتريا إلى بليس قمبروري، وهو رأي يضع في الاعتبار عدم الحصول على إيضاحات تتعلق ببعض القضايا ذات الصلة التي ذكرتها سلفا.

وقد أوضحت في هذا الرأي أن إريتريا تعيد التزامها بالمبادئ الجوهرية الثلاثة التي ستشكل أساسا للحل السلمي. وبالنسبة للمسألة الأساسية المتصلة بالحدود، طلبنا استعمال صيغة دقيقة وقانونية، وهو ما نعتقد أنه لن يسبب مشكلة إذا كان هناك التزام صادق باحترام الحدود الاستعمارية. وطلبنا إعطاء الفقرة المتعلقة بالمسائل الإنسانية فحوى وأن تعبر عن أن طرفا واحدا، هو إثيوبيا، هو وحده المعلوم. وطلبنا، رعاية للمسائل المبدئية ورغبة في عدم إطالة المشكلة وتعقيدها، إسقاط الجملة المتعلقة بالإدارة. ورغم اعتقادنا بأن مسألة تخطيط الحدود يمكن، في ضوء توقف العمليات العسكرية، أن تجري في أقرب وقت، أعربنا عن استعدادنا لإعادة نشر قواتنا في سياق عملية متبادلة للتجريد من السلاح.

وحسبما أعربت عنه إثيوبيا في مذكرتها وفي رسالة رئيس الوزراء التي أرفقت بها، فإن نيتها معقودة على تضليل منظمة الوحدة الأفريقية بالصياح والضجيج ودفعها إلى إملاء شروطها على إريتريا. وهي تتوعد بعواقب وخيمة إذا لم تحصل على ما تريد. وقد ذكرت جهارا أن عدم قبول وجهة نظر إثيوبيا يعني تخلي منظمة الوحدة الأفريقية عن مسؤوليتها. بل وصلت إلى حد التأكيد على أن مصداقية منظمة الوحدة الأفريقية ليست وحدها على المحك بل معها أيضا مستقبل المنظمة نفسه. وفي اعتقادي، أنه في هذا الوقت الذي تكابد فيه المنظمة في مواجهة عدد من الصراعات، فإن الإيحاء بأن عدم اتخاذ مسار مؤيد لأحد الأطراف سيكون سببا في خرابها، يعتبر ضربا من الخيلاء من جانب الحكومة الإثيوبية.

وتسعى إثيوبيا بهذه المحاولات الترهيبية التي لا طائل من ورائها إلى المصادرة على وجود مناقشة مجدية وشاملة. وأملها الذي لا تستطيع أن تخفيه ليس هو أن يتحقق في القمة تقدم نحو إحلال السلام، بل أن تصل جهود منظمة الوحدة الأفريقية إلى طريق مسدود. وإنني على يقين من أن المنظمة التي تمكنت بالجهود المخلصة للرئيس قمبروري ورفقائه في الوفد الرفيع المستوى، أن تقترب أكثر من أي طرف آخر من سد الفجوة القائمة بين الطرفين، وستواصل مسيرتها على هذا النهج وتقدم المساعدة لنا من أجل إحلال السلام.

المرفق الثالث

مقتطف من البيان الصادر في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، عن
الدورة العادية الرابعة للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية
لمنع المنازعات وإدارتها وحلها

النزاع بين إثيوبيا وإريتريا

نظر الجهاز المركزي في تقرير الوفد الرفيع المستوى لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن النزاع القائم بين إثيوبيا وإريتريا. وهنأ الجهاز الوفد على ما بذله من جهود مشكورة للتوصل إلى حل سلمي وشامل للنزاع.

وأحاط الجهاز المركزي علماً بموقف كل من الطرفين إزاء مقترحات الوفد الرفيع المستوى.

وأيدّ الجهاز المركزي المقترحات التي قدمها الوفد الرفيع المستوى لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى الطرفين بشأن إبرام اتفاق إطاري، وتتضمن إطاراً ملائماً لحل النزاع بين إثيوبيا وإريتريا.

ويود الجهاز المركزي أن يشني على الطرفين لما أبدياه من ثقة في منظمة الوحدة الأفريقية ولما أبدياه من تعاون مع الوفد الرفيع المستوى في تنفيذه لولايته ولما أظهره من ضبط النفس.

ويحث الجهاز المركزي الوفد الرفيع المستوى على إبقاء النزاع قيد نظره، ويدعو كلا الطرفين إلى مواصلة التعاون مع الوفد بغية تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ الاتفاق الإطاري على وجه السرعة. كذلك يحث الجهاز المركزي كلا الطرفين على مواصلة ضبط النفس.

— — — — —